البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاديات الريعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات
- دراسة حالة الجزائر-

د .فلاق علي
أ .بوشريط أسامة
جامعة المدية

ملخص:
أولت الجزائر اهتماما بتحفيز المؤسسة الاقتصادية بغرض التصدير، بيد أن الأرقام تكشف مدى هامشية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، حيث يعاني نسيجنا الاقتصادي من اختلالات ، و هذه محاولة لاقتراح البدائل للتخلص من التبعية المطلقة للثروة الريعية الناضبة بغية التوصل إلى مقترحات وحلول لها نجا عتها في توسيع مدارك نظر المسير الجزائري للتحديات الراهنة في ظل بيئة اقتصاد السوق القائم على ميكانيزمات العرض والطلب.
كلمات مفتاحيه: تنويع الصادرات خارج المحروقات ، الاقتصاد الجزائري ، البدائل.

Summary:
Algeria has paid attention to stimulate economic enterprise for export, but the figures reveal the extent of marginal national exports out of hydrocarbons, where the economic fabric suffers from imbalances, and this is an attempt to propose alternativesis an attempt to analyze and propose alternatives to get rid of the absolute dependence of wealth renter depleted in order to reach proposals and solutions researcher its efficacy in expanding the perceptions of view Algerian march current challenges in an economy environment based market mechanisms of supply and demand.
Keywords: diversification of exports out hydrocarbons, the Algerian economy, alternatives

مقدمة:
احتلت قضية تنويع الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).
وتعد الجزائر غنية بالمناطق السياحية التي تنتظر لفتت المعنيين بتأهيلها وتهيئتها أمام السياح الأجانب والمحللين ونفس الكلام يقال على الفلاحة التي تعد بديلا إستراتيجيا خصوصا أثناء الأزمات والفترات التي تنخفض فيها أسعار المحروقات.

يعزو كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما أنعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، ومن المتوقع أن يعطي اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لعام 2005 إلى جانب اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر لعام 2009، والانضمام المحتمل إلى الفضاء العالمي للتجارة الهادف بالأساس إلى رفع الحماية عن الكثير من المنتجات الوطنية فرصة للمؤسسة الجزائرية لتصدير منتجاتها إلى ما وراء البحار، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير.

وانطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية النظرية وتبرز جوانبها التطبيقية التي ارتأينا بلورتها في التساؤل المحوري التالي: **ما هي البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة؟**

أولا: تشخيص التجارة الخارجية في الجزائر

يرى كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات.

1- هيكل الصادرات الجزائرية

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلاّ أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة ، ندرج الجدول أسفله:

جدول (1) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014 / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2005	44.989	97.80	1.012	2.20	46.001	100
2006	53.433	97.80	1.180	2.20	54.613	100
2007	58.206	97.80	1.312	2.20	59.518	100
2008	79.298	97.50	1.940	2.50	81.238	100
2009	44.124	97.60	1.07	2.40	45.194	100
2010	55.527	97.32	1.526	2.67	57.053	100
2011	71.427	97.19	2.062	2.80	73.489	100
2012	69.804	97.13	2.062	2.86	71866	100
2013	63.752	96.67	2.165	3.32	65.917	100
2014	84.660	88.49	8.102	11.50	95.662	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الموقع الإلكتروني http://www.andi.dz: 07-06-2015 مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ (1): أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2014 قد تضاعف، حيث انتقل من **46.001** مليار دولار عام 2005 إلى **95.662** مليار دولار عام 2014 أي بارتفاع قدره 207.95%، وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات ، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلاّ في حدود2 % ، ومن حيث القيمة بلغت 166 مليون دولار عام 1986، و355 مليون دولار عام 1995، و**2.165** مليار دولار عام 2013. وتعتبر سنة 1996 السنة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08% من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، ما عدا التراجع الذي عرفته عام 2003 (- 0.8%) والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل Sonacome إلى وقف صادراتها هناك، وفي الإطار ذاته فإنّ انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية، بينما سنة 2014 عرفت انخفاض في أسعار المحروقات مما جعل الجزائر تعيد النظر في الاعتماد عليه وتم التفكير في بدائل أخرى كالفلاحة[1].

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 3 مليار دولار إلاّ أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي ، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل، ولمعالجة وتناول هذه الجزئية التي تعتبر في غاية الأهمية، والتي تعتبر الصادرات دالة التنمية الاقتصادية (تطور الدخل الفردي، وتحسن مستوى المعيشة)، على غرار تسريع وتيرة النمو الاقتصادي (زيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني)

[1] سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013 ص 189.

2- الدول المتعاملة مع الجزائر والأداء الاقتصادي

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول أسفله أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات:

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحت عنوان استثمر في الجزائر مجموعة من المعطيات والأرقام التي تؤشر على مناخ الأعمال في الجزائر، وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول (2) يبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر عام 2013

المؤشرات	2013
	المقدار
الناتج الداخلي الخام	196مليار دولار
معدل البطالة	% 9.8
الجباية البترولية	3678.1 مليار دج
معدل التضخم	% 3.26
المديونية الخارجية	3.39 مليار دولار
متوسط سعر صرف الدينار	79.38 دولار
الواردات	54.85 مليار دولار
الصادرات	65.91 مليار دولار

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الموقع الإلكتروني 13-06-2015: http//:www.andi.dz).

من الجدول يمكن القول أنه توجد فرص استثمارية حقيقية، حيث عند قراءة محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي 2010-2014 الذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت إبتداءا بالمحاور الكبرى التالية:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: 6.9 مليار دولار؛
- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009: 150 مليار دولار؛
- برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014: 286 مليار دولار.

من أجل ذلك قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي

ثانيا: القطاع الفلاحي الجزائري:

يشكل قطاع الفلاحة محركا قويا لتنمية الاقتصاد الوطني بفضل آثاره الحيوية الداخلية والخارجية لدفع القطاعات الأخرى، وتعتبر الفلاحة على أكثر من صعيد قطاعا استراتيجيا، وحسب معطيات، يشغل هذا القطاع قرابة 25 % من إجمالي اليد العاملة، ويشارك بـ 10 % من الناتج الداخلي الخام، أما في مجال التصدير فيمثل منتج التمور ثاني أهم مصدر في صادرات الجزائر بعد النفط، ففي سنة 1995 بلغت مبيعات التمور: 80 مليون دولار وقد ارتفعت كمية إنتاجه من 201 طن سنة 1995 إلى 428 طن سنة 1999 .

و لقد بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا جبارة بهدف إصلاح الموروث الفلاحي الذي خلفه الاستعمار والمليء بالتناقضات الهيكلية، إلا أن السياسة المتبعة من طرف الدولة في هذا الإطار قد أسفرت في أغلبها عن تناقضات و اختلالات أوجبت إجراء إصلاحات جديدة للمحافظة على

وحدة القطاع في ظل نظام تسيير تختاره وفقا لتطلعات السلطة وقد طبعت التحولات التي شهدها القطاع تطورا متناقضا في الإنتاج الفلاحي ساهم في إقحام البلد أكثر فأكثر في السوق العالمية للتغذية وتتعدد أوجه الاختلالات التي يعانيها القطاع الفلاحي من حيث طبيعة الأراضي التي يتكون منها وحجم ودرجة تطور الوسائل التي *يستعملها*...الخ، أهمها[2]:

1- **طبيعة الأراضي الفلاحية:** إن إجمالي المساحة الفلاحية في الجزائر لا تتجاوز 8 هكتار ولا تمثل سوى 3 % من مساحة الجزائر وتتوزع كما يلي:

- 7,3 مليون هكتار أراضي صالحة للحرث وتتضمن الأراضي التي تزرع بالتناوب.
- 452.000 هكتار أراضي مخصصة للزراعات الدائمة وتتمثل خاصة في الأشجار المثمرة.
- 47.000 هكتار تغطي مساحة زراعة الكروم.
- 36.000 هكتار تتمثل في المروج والمراعي الطبيعية.

وقد انخفض نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة من 0,29 هكتار سنة 1992 إلى 0,20 هكتار سنة 2000 وعلى سبيل المقارنة يقدر نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة 0,55 هكتار في إسبانيا و0,50 هكتار في اليونان و0,42 هكتار في فرنسا.

2- **القطاع الفلاحي ومشكلة الري:** إن الجهود التي بذلتها الدولة في إطار بناء السدود وحفر الآبار أمر فرضته ظروف المناخ شبه القاري الذي تتميز به بلادنا، فمعدل التساقط والذي يعد ضعيفا نسبيا (200ملم/سنويا) لا يكفي لسد احتياجات القطاع الفلاحي من المياه، كما أن عملية بناء السدود وحفر الآبار لم تلب احتياجات الفلاحة، حيث أن نسبة المياه المعبأة سنة 1994 والمقدرة بـ 2.830 مليون م^3 لم تكفي إلا لري 4,2 % من المساحة الكلية المزروعة، أما بالنسبة للمساحة المسقية سنويا فلم تشهد تطورا يذكر خلال سنوات التسعينات، حيث وصلت إلى 338.000 هكتار مقابل 326.400 هكتار خلال السبعينات، وهذا ما يوضح الاعتماد الكلي للفلاحة الوطنية على مياه الأمطار، وذلك ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع خلال مواسم الجفاف ويعرضه إلى خسارة فادحة لا يمكنه تغطيتها، وهذا ما جعل اللجوء إلى القروض البنكية عملية دورية كل موسم.

3- **وضعية المكننة في القطاع الفلاحي:** شهدت مرحلة التسعينات تحسن ملحوظ في مستوى المكننة في القطاع الفلاحي حيث قدر معدل المكننة في هذا القطاع خلال الفترة (1990 – 2000):

- 1 جرار لكل 45 هكتار محروث.
- 1 آلة حاصدة لكل 306 هكتار.

وفي سنة 1999 كانت حظيرة العتاد الفلاحي تحتوي 92.400 جرار، 9.178 حاصدة و15.684 آلة بذر، إلا أن حظيرة العتاد الفلاحي تعتبر غير كافية مقارنة مع عدد المستثمرات التي بلغ عددها سنة 1999 أكثر من 1 مليون مستثمرة خاصة وعامة إضافة إلى المساحة الإجمالية المزروعة مما يظهر ضعف المكننة في القطاع.

4-استعمال الأسمدة: من السهل تغيير حالة الأرض بفضل الأسمدة المعدنية التي من شأنها تصحيح النقائص و زيادة خصوبة الأرض، إلا أن استهلاك الأسمدة من قبل القطاع الفلاحي الجزائري قد انخفض من 605.540 طن سنة 1986 إلى 178.000 طن سنة 1995 ويرجع

---

[2] بن سمينة دلال، سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر –، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، 21-22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، الجزائر.

هذا أساسا إلى ارتفاع أسعار الأسمدة الذي صاحب الإصلاحات الاقتصادية إثر تحرير الدولة للأسعار، حيث ارتفعت أسعار الأسمدة من 163 دينار للقنطار سنة 1991 إلى 2.889 دينار للقنطار سنة 1996.

*ومما لا شك فيه أن وجود مثل هذه التناقضات و العراقيل ستؤثر علي قدرة الفلاح علي التسديد و تؤدي إلي زيادة مديونية الوحدات الإنتاجية دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

إن العيوب الهيكلية التي يعاني منها القطاع الفلاحي إضافة إلي توجه البنوك الوطنية إلي استخدام المؤشرات المالية وعنصر المخاطرة في اختيار أنواع التمويلات التي يقوم بها يجعلنا نتساءل عن مستقبل هذا القطاع الأساسي بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما أن بلادنا تتوفر علي مساحة لا باس بها، خاصة في ظل التوجه نحو الانفتاح علي الأسواق الدولية، و المنافسة الشديدة من طرف المنتجات الأجنبية ذات النوعية و الأسعار التنافسية؟ماذا سيقدم القطاع الفلاحي كضمان للبنوك؟ و ما هي الصيغة المثلي لتمويل القطاع الفلاحي؟إ ن إنشاء صندوق التعاون الفلاحي و الذي كلف خلال السنوات الأخيرة بتمويل القطاع الفلاحي عوضا عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لن يعفي هذا القطاع من تسديد ديونه المقترضة الجديدة أو من تقديم الضمانات الكافية قبل استلام القروض، كما أن الدولة لن تستمر في تغطية الديون الفلاحية إلي الأبد لاسيما إن هذه المساعدات قد كلفتها الكثير بعد انخفاض كميات الإنتاج و تهرب الفلاحين من تحمل مسؤولياتهم أمام البنوك، و لهذا فإننا نري أن الاعتماد الإيجاري يعتبر أكثر أنواع القروض ملائمة لاحتياجات القطاع الفلاحي الوطني من التمويلات الاستثمارية ذلك كونه يعطي فرصة للقطاع الفلاحي لبناء قاعدة صلبة بتوفير العتاد الفلاحي اللازم إضافة إلي توسيع المساحات المزروعة ،كما انه يوفر للبنك الضمانات الكافية بعدم تعرضه لخطر عدم التسديد ،و يعتبر أحد صيغ التمويل الإسلامي[3]

ثالثا: سياسة السياحة التي اعتمدت عليها الجزائر

- تعريف السياحة

هناك العديد من التعاريف، تناولت موضوع السياحة، وبوصفه نشاطا، أو صناعة، بيان بعضها كما يلي:

* يعرف مؤسس البحث السياحي، الباحث **هونزكيز** السياحة بأنها: :مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.

1-تأثير السياحة على النواحي الاقتصادية

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية ومن مزاياها نذكر[5] :

---

[3] بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره.

[5] دولي سعاد ، نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة ومسؤولة، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،14-15 فيفري 2011، المركز الجامعي ،بشار ، الجزائر.

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية؛
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد؛
-تشكل السياحة قطاعا تصديريا، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية؛
- تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري؛
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران؛
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج، والاستهلاك على حد سواء؛ وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع، نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع؛
- تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني، والأجنبي؛
- تساهم السياحة في توفير فرص عمل؛
- تنشط السياحة قطاع النقل.

2- إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

فعن الإستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة و الفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة مـا بين 2008 و 2013 كما يلي[7]:

2-1- المرحلة ما بين 2004-2007:

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

[7] عبد القادر عوينـان ، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ،مداخلة في الملتقي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وأفاق ،11-12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة ، الجزائر.

2-2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي[8]:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي[9]:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهدا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والدين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

3- بعض معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز هذه النسبة 7% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به.

---

[8] عبد القادر عوينـان ، مرجع سبق ذكره.

[9] المرجع السابق.

كما يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية. وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة فإن نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر بـ66% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في قطاع السياحة تتيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة، نظرا لما لهذا النشاط من حساسية لارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيرها من العناصر الأخرى.

فانخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساس إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع.

وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، بدءا من تقني سامي إلى تقني عال وأخيرا شهادة ليسانس في الفندقة والسياحة، وذلك من خلال تدعيم الطاقة البيداغوجية للبلاد الموجودة، إضافة إلى إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجامعات.

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.[10]

رابعا: تشخيص التنمية المستدامة في الجزائر

يرى كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور التنمية المستدامة في الجزائر إلى ضعف ديناميكية الأقتصاد

1- مفهوم التنمية المستدامة :

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي

– **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة** في التقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.[11]

[10] شابي حليمة ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، مداخلة في الملتقي الوطني إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة ، الجزائر.

2- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد[12]:

- **مشكل التصحر:** يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

- **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

- **تلوث البيئة:** تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

-**تلوث الهواء**: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

-**تلوث المياه:** يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة. و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

---

[11] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر

[12] المرجع السابق.

3- جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

ومن أبرز الجهود نجد[13] :

- خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية .

-وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

رابعا: خلاصة ونتائج

تتوفر الجزائر على إمكانيات لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذه القطاعات والاهتمام بها، جعلها قطاعات هامشية، هذه الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي والفلاحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهذا ما نتمناه في مطلع سنة 2025.

وبالتالي، ما تم التوصل إليه من خلال هده المداخلة ما يلي:

1- ورصد عدة أسباب لهذه الأزمة، أهمها "انتشار الفساد في المنظومتين الإدارية والمالية ، إلى جانب تهريب العملة الأجنبية عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد."

2- 60%من الميزانية خصصت للبنى التحتية، ولم يتم توجيه الاهتمام نحو المؤسسة التي تنشأ الثروة، وإطلاق مسار الخوصصة لتشجيع الخواص وإعداد حصيلة على المشاريع من أج ل تخفيض ا لتكاليف لأن المشاريع الموجودة تزيد كلفتها بـ 15بالمائة عن المعايير الدولية.

3- ارتفاع الدولار ينعكس إيجابا على الجزائر فيما يتعلق باحتياطات الصرف التي تخزّن معظمها بالعملة الأمريكية وكذا بالنسبة إلى الجباية عن البترول ولكن سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة تتقدمها السيارات والأدوية والغذاء، على اعتبار أن الجزائر تستورد 60% باليورو، و40% بالدولار.

4- ضرورة التركيز على استهلاك المنتجات المحلية للحد من فاتورة الاستيراد، والتي ناهزت قيمتها العام الماضي ستين مليار دولار.

5- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من الفلاحة في الجزائر بديلا حقيقيا للبترول.

---

[13] اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مداخلة في الملتقي الدولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق،26-27 افريل 2012، باجة ، تونس.

6- مرحلة التسعينات أو مرحلة اللاأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للنهوض بالقطاع الفلاحي، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر.

7- التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة من مطاعم وفنادق ....

المراجع

1. سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، جانفي 2013
2. بن سمينة دلال، سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر -، مداخلة في الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية-،21-22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، الجزائر.
3. دولي سعاد ، نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة ومسؤولة، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،14-15 فيفري 2011، المركز الجامعي ،بشار ، الجزائر.
4. عبد القادر عوينـان ، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ،مداخلة في الملتقي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وأفاق ،11-12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة ، الجزائر.
5. شابي حليمة ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، مداخلة في الملتقي الوطني إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة ، الجزائر.
6. إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الموقع الإلكتروني 07-06-2015: http://www.andi.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS) .
7. بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر
8. اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مداخلة في الملتقي الدولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق،26-27 افريل 2012، باجة ، تونس.